قياديو «خط الشهيد» في الخارج عادوا الى المخيمات رغم «مؤشرات التشاؤم»

تساؤلات حول مدى سماح البوليزاريو لحركة منشقة عنها بعقد مؤتمرها التأسيسي في تندوف الجزائرية

مدريد ـ «القدس العربي»

من حسين مجدوبي:

يشهد ملف الصحراء الغربية تطورات هامة، حيث تتوجه الأنظار الى داخل المخيمات في تندوف لمعرفة ما يمكن أن يسفر عنه مؤتمر «الجبهة الشعبية ـ خط الشهيد» الذي سيعقد هذه الأيام، وهو أول مؤتمر لحركة تقدم نفسها كبديل لجبهة البوليزاريو أو تنوي الحصول على صفة التيار وسط الجبهة، ومن المنتظر أن تحمل مواقف جديدة في هذا الصراع يبقى معرفة مدى تأثيرها على سير الملف رهينة بنوعية هذه المواقف والأطروحات.

فالجبهة الشعبية «خط الشهيد» والتي عرفت في الصحافة اختصارا باسم «خط الشهيد» مرشحة للعب دور قد يكون رئيسي مع مرور الوقت في ملف الصحراء على الأقل في المخيمات ونسبيا في الواجهة الخارجية بسبب قرار أعضائها عقد أول مؤتمر تأسيسي وعلني في نهاية الشهر الجاري أو بداية المقبل في مخيمات تندوف.

وبالعودة الى جذورها، فأولى ارهاصات «خط الشهيد» تعود الى سنة 1997 عندما انتهى مؤتمر جبهة البوليزاريو وقتها بنتائج رفضتها قاعدة واسعة من الصحراويين وسببت سخطا في صفوفهم. ومع مرور الوقت، اكتسبت الحركة بفضل النقاش الواسع الذي خلقته وسط الصحراويين في المخيمات وفي أوروبا، وبالأخص في فرنسا واسبانيا، نوعا من الحضور برز بقوة بعد المؤتمر الأخير لجبهة البوليزاريو في تشرين الاول/أكتوبر 2003، حيث انتهى بـ«مهزلة» حسب بيانات «خط الشهيد».

وفي أعقاب بلورة مجموعة من المفاهيم والتصورات، حاولت حركة «خط الشهيد» عقد مؤتمرها التأسيسي الأول في عدد من المناسبات، غير أن قيادة البوليزاريو منعتها.

وتدخلت أوساط أجنبية متعاطفة مع البوليزاريو لدى امينها العام محمد عبد العزيز لكي يرخص بعقد المؤتمر لكنه استمر في رفضه.

ومن أبرز الوساطات الأجنبية تلك التي قام بها البلجيكي بيير غالون رئيس فيدرالية الجمعيات الأوروبية المتضامنة مع الشعب الصحراوي.

ويبدو أن «خط الشهيد» مصممة في الوقت الراهن على عقد المؤتمر في المدة الزمنية المذكورة سابقا وبالمخيمات وليس في الخارج.

وتلتزم قيادة البوليزاريو الصمت حتى الآن تلتزم اذ لم تعلن عن موقف بشأن هذا المؤتمر، وإن كانت في الماضي قد منعت أنشطة «خط الشهيد» منعا لانتشار اعتقاد بان الصحراويين متشتتين او منقسمين حول قيادتهم كممثل وحيد وأوحد.

غير أن الأوضاع تغيرت، فالبوليزاريو في موقف حرج للغاية لأن الاستمرار في المنع يعني خرق حرية التعبير والتجمع، مما سيجعلها في موقف حرج أمام الرأي العام الدولي.

واعربت مصادر بـ«خط الشهيد» عن عدم تفاؤلها، وقالت لـ«القدس العربي» ان هناك «مؤشر لا يوحي بالإرتياح وهو منع سلطات عبد العزيز لمجلة المستقبل الصحراوي التي كانت تصدر في المخيمات وتنشر مقالات لأعضاء الحركة».

ويحمل المؤتمر المقبل، في حالة انعقاده، مجموعة من التساؤلات، أبرزها، ما هو حجم الارتباط الذي سيكون بين «خط الشهيد» والسلطات الجزائرية، ومن جهة أخرى قدرة هذا التيار على تعبئة الصحراويين، وأخيرا المقترحات التي سيحملها ومدى مساهمته في إيجاد حل لمشكلة الصحراء أو التسبب في مزيد من التدهور والتردي. وفي تصريحات سابقة، قال أحد أبرز قادة هذا التيار، محجوب السالك وهو الذي شغل منصب مدير الاعلام لدى البوليزاريو لمدة تقارب العقدين وأحد مؤسسي البوليزاريو قبل أن يتعرض للاعتقال ويغادر المخيمات ان «الهدف من المؤتمر هو محاولة تأسيس حركة أو تيار ضمن حركة البوليزاريو سيقدم تصورات جديدة لحل النزاع ومكافحة الفساد في المخيمات ويطرح السؤال الجوهري أبن نحن ذاهبون في هذا النزاع؟».

وحول المقترحات التي يمكن أن تحملها الحركة، هناك فكرة رئيسية يؤمن بها قادتها وزعماؤها وشرحها أحد أعضاء التنظيم الذي فضل عدم الكشف عن هويته بما يلي «برغماتيا، لا يمكن نهائيا للشعب الصحراوي العودة الى الصحراء الغربية بدون مكتسب سياسي حقيقي يحفظ ماء وجهه بعد 35 سنة من النضال والتضحيات الجسام، وفي الوقت نفسه ندرك جيدا أن المغرب لا يمكن أن يخرج خاسرا من هذه المعركة بعد تواجد قارب 35 سنة وتوظيف للأموال والمجهودات، ونعي أن جزءا من استقرار المغرب بل وحتى الملكية يقوم على تطورات ملف الصحراء، ولهذا يجب عدم استبعاد حل وسط يحفظ للطرفين مصالحه وينهي معاناة الشعب الصحراوي».

هذا التصريح يمكن قراءته على مستويات متعددة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الحركة لم تنجز بعد مؤتمرها الأول لرسم أرضية سياسية واضحة التصور تعمل وفقها في المستقبل ويلتزم أعضائها بالمبادئ المعلنة. في المقام الأول، هناك طرف وسط «حركة الشهيد» يؤمن بحل وسط مع تأجيل تقرير المصير. ويتجلى في قبول الحكم الذاتي بأعلى سقف من الصلاحيات المتعارف عليها عالميا، دون استبعاد تقرير المصير مستقبلا.

هذا السيناريو يذكر بالتجربة الاسبانية في إيجاد حل وسط مع الحركات القومية الراديكالية وخاصة الكاتالانية والباسكية. ففي اقليم الباسك قبلت الحركات القومية مثل الحزب القومي الباسكي وأوسكوال كارتسونا الحكم الذاتي الموسع دوت التفريط في تقرير المصير الذي أبقته في برامجها وتحاول أن تحصل باستمرار على صلاحيات من الحكومة المركزية. هذا الطرف يؤكد أن «الشعب الصحراوي يضيع في رمال تندوف ومن الأحسن الدخول الى الصحراء والنضال من هناك لأن تقرير مصير شعب غير مرتبط نهائيا بعقد أو عقدين بل بفترة زمنية قد تطول، فلا أحد سيقضي على هذا المبدأ من ثقافة الصحراويين بمن فيهم الموالين للمغرب».

في المقام الثاني، طرف يعتقد في ضرورة القيام بعمل لتحريك هذا الملف، ولا يستبعد هذا الطرف العودة الى السلاح لفرض أمر واقع جديد على الأمم المتحدة.

وعلمت «القدس العربي» أن حضور الأعضاء لن يكون مكثفا في المؤتمر بل سيكون رمزيا، إذ سيمثل شخصان أو ثلاثة كل دائرة وناحية عسكرية. فمخيمات تندوف مقسمة إداريا الى 28 دائرة، وكل واحدة تمثل مخيما، وأربع ولايات ثم ثمان نواحي عسكرية. وهذا سيجعل الحضور يقارب مئة شخص مع الابقاء على زعماء آخرين وراء الستار مخافة من وقوع اعتقالات لتفادي وجود فراغ على مستوى التسيير. وسيأتي من الخارج لحضور المؤتمر أعضاء من فرنسا وسويسرا وموريتانيا وهولندا وبلجيكا ومن اسبانيا. ومن هذا البلد الأخير، سيحضر محجوب ولد السالك الذي يعتبر من رموز «خط الشهيد» وأبرز مؤسسيها ومن الأوائل الذين كشفوا عن الحركة وبرامجها وأهدافها، إذ سيلتحق بالجزائر يوم 26 كانون الاول/ديسمبر الجاري قبل التوجه الى مخيمات تندوف.

جريدة «لراسون» الاسبانية، نشرت يوم الأربعاء الماضي أن أخبار الصحراء كانت دائما حول قمع الصحراويين على يد المغرب «لكن الآن تقف البوليزاريو أمام امتحان حقيقي (..) اعتقال العائدين أو منعهم يعني غياب الديمقراطية وسط البوليزاريو وفي المخيمات».

وعموما، فمؤتمر خط الشهيد يعتبر مستجدا بكل المقاييس ولا يمكن بأي حال تجاهل التطورات التي ستقع في المخيمات ومدى انعكاسها على ملف الصحراء مستقبلا، فالأنظار موجهة الى المؤتمر لمعرفة النتائج التي سينتهي بها. ولكن هناك من يتساءل ويترقب، قبل انتظار نتائج المؤتمر التأسيسي يجب معرفة هل ستسمح البوليزاريو للحركة بعقد مؤتمرها التأسيسي؟

محجوب السالك أحد مؤسسي البوليزاريو والمدير الاعلامي السابق وسط الجبهة

ليبيان يقاضيان الممرضات البلغاريات المحكوم عليهن بالاعدام

■ صوفيا ـ اف ب: رفع ضابط وطبيب ليبي من بين عشرة حوكموا بتهمة تعذيب خمس ممرضات بلغاريات حكم عليهن بالاعدام في قضية اصابة اطفال ليبيين بمرض الايدز، دعوى على الممرضات للمطالبة بتعويض عن الاذى المعنوي والمادي الذي لحق بهما جراء تلك الاتهامات، كما ذكرت صحيفة «24 ساعة» البلغارية الجمعة.

وصرح العقيد جمعة المشري لمراسل الصحيفة في طرابلس «رفعنا قضية لان الكثير من الضرر المادي والمعنوي لحق بنا نتيجة اتهامات الممرضات الظالمة. ونحن نطالب بتعويضات بقيمة خمسة ملايين دينار (ثلاثة ملايين يورو) من كل ممرضة». والمشري وطبيب متخصص في الادوية يدعى عبد المجيد الشول من بين عشرة ضباط ليبيين اتهمتهم الممرضات بتعذيبهن لارغامهن على تقديم اعترافات.

واصدرت محكمة في بنغازي، شرق ليبيا، حكما ببراءة الضباط في حزيران/يونيو 2005، الا ان بلغاريا تدرس امكانية محاكمتهم.

وقال المشري انه سيتبرع بالمبلغ لمعالجة اكثر من 400 طفل ليبي اصيبوا بالايدز في مستشفى في بنغازي.

واكدت محكمة في طرابلس الثلاثاء حكم الاعدام بحق الممرضات البلغاريات الخمس وطبيب فلسطيني بتهمة نقل فيروس الايدز عمدا الى 400 طفل ليبي، علما ان هذا الحكم قابل للطعن.

واثار الحكم استنكار اوروبا والولايات المتحدة.

واعتبر العلماء ان المتهمين ابرياء وان سبب العدوى هي عدم الالتزام بالشروط الصحية في المستشفى.

.. وبرنامج مكافحة الإيدز يطالب ليبيا بمراجعة حكم الاعدام

■ نيويورك ـ يو بي أي: طالب برنامج الأمم المتحدة لمكافحة مرض نقص المناعة المكتسبة (الايدز) النظام القضائي الليبي بمراجعة حكم الاعدام الصادر بحق خمس ممرضات بلغاريات وطبيب فلسطيني متهمين بحقن مئات الأطفال الليبيين عمدا بفيروس الإيدز.

واصدر المكتب الإعلامي للبرنامج بيانا صحافيا اعرب فيه عن «قلقه من عدم الاخذ بأدلة علمية معتبرة، ما يثير الشكوك حول نتيجة الحكم الذي خلصت اليه المحكمة».

وأضاف البيان أن التحاليل التي نشرت في مجلة «الطبيعة» العلمية تؤكد أن الأطفال كانوا مصابين بالايدز بسبب اتباع أساليب غير صحية في مستشفى بمدينة بنغازي قبل وصول المتهمين للعمل فيها. وحث البيان على مراجعة الحكم على ضوء هذه الأدلة وغيرها من الأدلة العلمية التي لها علاقة بهذه القضية.

وتعتقل السلطات المتهمين منذ عام 1999 وقد توفي منذ ذلك الحين 52 طفلا من مجموع المصابين البالغ عددهم 426 طفلا.

وقد صدر الحكم بالاعدام على المتهمين جميعا عام 2004 لكن المحكمة العليا طالبت باعادة المحاكمة، الا أن المحكمة عادت واكدت الحكم مرة ثانية. وأعرب البرنامج عن تعاطفه التام مع الأطفال المصابين وعائلاتهم وحث الحكومة الليبية والشركاء الدوليين على ضمان توفير العلاج والرعاية والدعم اللازم لهم.

المغرب: نحو 52 الف مخالفة سير في اسبوع واحد

■ الرباط ـ «القدس العربي»: أفادت تقارير رسمية مغربية أن 50 ألفا و974 مخالفة، من بينها 14 ألفا و162 فرضت عليها غرامات جزافية، وأنه تم ايداع 4562 عربة في مستودعات الحجز، سجلت خلال عمليات المراقبة الطرقية التي تمت ما بين 11 و17 كانون الاول/ديسمبر الجاري.

وقال بلاغ للجنة الوزارية للسلامة الطرقية أن هذه العمليات التي قامت بها هيئات المراقبة التابعة للدرك والشرطة أسفرت أيضا عن سحب 3788 رخصة سياقة، وأن المخالفات الرئيسية المسجلة همت الافراط في السرعة وعدم احترام الاسبقية والحالة الميكانيكية السيئة وعدم التوفر على الأوراق الادارية.

وفيما يتعلق بالعربات التي تم ايداعها في مستودعات الحجز، أوضح البلاغ أن الامر يتعلق بـ1928 دراجة نارية، و1753 سيارة خفيفة، و490 شاحنة، و212 سيارة أجرة، و111 حافلة لنقل المسافرين، و7 حافلات للنقل الحضري، و61 آلية أخرى (عربات مجرورة وعربات فلاحية)، في حين همت المحاضر23 ألفا و409 سيارة خفيفة، و6368 شاحنة، و1435 سيارة أجرة، و1289 حافلة للمسافرين، و1289 دراجة نارية، و68 حافلة للنقل الحضري، و408 آلية أخرى (عربات مجرورة وعربات فلاحية).

وأشار المصدر نفسه الى أن سحب رخص السياقة هم سائقي 3171 سيارة خفيفة، و279 شاحنة، و264 سيارة أجرة، و42 حافلة للمسافرين، و30 حافلة ودراجتين ناريتين.

الرئيس شيراك يمضي عطلة عيد الميلاد في المغرب

■ باريس ـ اف ب: اعلنت الرئاسة الفرنسية الجمعة ان الرئيس جاك شيراك وزوجته برناديت غادرا الى المغرب لتمضية عطلة عيد الميلاد على ان يعودا الى باريس في نهاية الاسبوع المقبل.

وبعد تمضية هذه العطلة التي اعتاد عليها في المغرب، سيعود الرئيس شيراك الى باريس لتحضير الخطاب التقليدي الذي يلقيه بمناسبة السنة الجديدة في 31 كانون الاول/ديسمبر.

الحكومة الموريتانية تعلن عن سياسة جديدة للصيد تقوم على «حماية وتثمين» الثروة السمكية

نواكشوط ـ «القدس العربي»

من عبد الله السيد:

أفاد تقرير حكومي موريتاني نشر للتو واشتمل على الانجازات المحققة منذ الثالث اب/أغسطس 2005، أن الحكومة الانتقالية الموريتانية وضعت سياسة جديدة لقطاع الصيد تقوم على حماية وتثمين الثروة السمكية. وأشار التقرير إلى أن هذه الخطة تدور حول أربعة محاور ذات أولوية تتمثل في التسيير المستديم للموارد والحكم الرشيد الشاطئي والبيئي وتسريع وتيرة اندماج القطاع في الاقتصاد الوطني وانتهاج مبادئ الحكم الرشيد في تسيير القطاع ككل.

وفي مجال التسيير المستديم للموارد البحرية، أشار التقرير إلى أن الحكومة نفذت خطة لاستصلاح مصايد الإخطبوط ومصائد الجمبري،كما أمنت ترقية اتفاقيات الصيد القائمة على الشراكة وعززت الرقابة على الصيد والتفتيش في أعالي البحر، فضلا عن تطوير البحث والتكوين.

وانصب عمل السلطات العمومية الموريتانية منذ انقلاب الثالث اب/أغسطس 2005، حسب التقرير، على تشييد البنى التحتية لدعم قطاع الصيد.

وأشار التقرير لاتفاقيات الشراكة مبينا أن اتفاقية الصيد الجديدة الموقعة مع الاتحاد الأوروبي في يوليو 2006 انطوت على العديد من الفوائد والتحسينات بالمقارنة مع الاتفاقية السابقة التي تغطي الفترة من 2001 إلى 2006.

ومن هذه الفوائد والتحسينات زيادة العائد المالي الذي بلغ 116 مليون يورو مقابل 96 مليون يورو، وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة 21 بالمئة وذلك رغم التراجع المقرر لمجهود الصيد المسموح به والذي ينعكس من خلال انخفاض عدد البواخر الأوروبية العاملة في المياه الموريتانية من 250 إلى 187 باخرة. وفي ميدان التسيير الجيد للشاطئ والبيئة، نفذت الحكومة مخططا توجيهيا لاستصلاح الشاطئ الموريتاني، من خلال المصادقة على قانون الشاطئ واعتماد توجيهات الاستصلاح المحلي الخاصة بنواكشوط ونواذيبو وإنشاء مرصد الشاطئ. وستعزز هذه الإجراءات عما قريب بالمصادقة على مدونة البيئة البحرية.

وفضلا عن ذلك، فقد تم تعزيز نظام الوقاية والمكافحة ضد التلوث البحري،كما تمت إجازة المدونة الدولية لأمن السفن والمرافق الميناءية ، واتخذت الإجراءات الضرورية لتطبيقها.

وأشار التقرير إلى أن الحكومات الموريتانية المتعاقبة ظلت تهمل الثروة السمكية نظرا للتركيز على مادة الحديد منذ الحقبة الاستعمارية، إلا أنه بعد الجفاف الذي اكتسح موريتانيا بداية السبعينيات وتدني سعر الحديد في الأسواق العالمية، بدأت موريتانيا بالبحث عن موارد جديدة للعملة الصعبة، حيث راجعت رخص الصيد والاتفاقيات التي كادت الثروة السمكية تنضب بسببها.

وتسعى الحكومة الموريتانية الحالية لتثمين منتجات الصيد البحري مع ان تطوير صناعة الأسماك سيظل مرتبطا لعدة سنوات بتقلبات الأسواق العالمية لمنتجات البحر ولقدرة المنتجات والصادرات الموريتانية على مواجهة وتلبية طلبات وشروط الدول الموردة وبخاصة في مجالات الجودة وفي مقدمتها معايير الصحة والجودة العضوية والغذائية إضافة للتغلب على معوقات أخرى مرتبطة بالتجارة الدولية.

وتستفيد موريتانيا في اطار معاهدة لومي المطبقة على دول افريقيا والكاريبي والمحيط الهادي من حماية صادراتها من المنافسين الآسيويين في اوروبا التي تشكل السوق الرئيسي لتصدير أسماك الأعماق الطازجة.

ويمكن لنهاية هذا النظام الامتيازي سنة 2008 أن تغير المعطيات التجارية لأن المنتجات الآسيوية التي لها نفس الجودة تقدم بأسعار أقل من المنتجات الافريقية كما ان للدول الآسيوية امتيازات في تجارة السمك من حيث المعايير الصحية والفنية. ويلعب قطاع الصيد البحري دورا مهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في موريتانيا حيث تخصص أغلبية الناتج من الثروة السمكية للتصدير، ويساهم قطاع الصيد بحوالي 25 بالمئة من ميزانية الدولة كما أنه يوفر 30 الف فرصة عمل.

ويساهم قطاع الصيد الموريتاني بدرجة كبيرة في تحصيل العملة الصعبة من خلال الصادرات لكن هذه المساهمة آخذة في التناقص منذ اواسط الثمانينات حيث هبطت من 65 بالمئة سنة 1997 الى حوالي 40 المئة اليوم.

ويعود هذا التناقص الذي أشار له التقرير الحكومي، لتناقص حجم الصادرات التي هبطت من 286 الف طن سنة 1996 الى أقل بكثير من 100 الف طن فقط سنة 2003.

ويؤكد التقرير الحكومي في استخلاصاته أن رفع مساهمة قطاع الصيد في تشكيل الناتج القومي الخام تبدأ أولا باستصلاح وتنظيم النفاذ الى الثروات وفق توصيات خطط الاستصلاح كما أنها تمر حتما بتثمين هذه الثروات.

المغرب يختتم 2006 بازمة حول الحرية والمسؤولية في الاعلام

الرباط ـ «القدس العربي»

من محمود معروف:

يختتم المغرب عام 2006 على ايقاع ازمة التوافق بين حرية الصحافة واحترام القيم المجتمعية بين اطراف متعددة حكومية وغير حكومية على قضية اسبوعية «نيشان» لنشرها ملفا حول النكتة بالمغرب وما تتداوله حول الدين والسياسة والجنس وهي المحاور التي يحلو للباحثين وصفها بالثالوث المقدس.

ومنذ اعلان ادريس جطو الوزير الاول المغربي قرار حكومته بايقاف الاسبوعية عن الصدور وقرار النيابة العامة بالمتابعة القضائية لادريس كسيكس مدير تحرير الاسبوعية والصحافية سناء العاجي التي اعدت الملف توالت البيانات والمؤيدة والمطالبة بالمزيد وايضا البيانات المستنكرة ووضع القرار في اطار الاعتداء على حرية الصحافة والتعبير والرأي.

وأكد نبيل بعبد الله وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة المغربية أن أسبوعية «نيشان» ستظل ممنوعة الى أن يبت القضاء في متابعة مدير النشر والصحافية التي اعدت الملف موضوع المتابعة.

وقال بن عبد الله ان القضاء سينظر في هذه القضية يوم 8 المقبل وانه «في انتظار ذلك، كان من الضروري، حسب رأي الحكومة اتخاذ اجراءات تحفظية».

قرار الوزير الاول جاء فيه انه باسمه وباسم الحكومة قرر منع عرض مجلة «نيشان» في الطريق العمومية ونشرها بأي وجه من الوجوه وذلك على اثر نشر هذه المجلة نكتا تتضمن مساسا بالدين وبمشاعر المغاربة.

وأكد وزير الاتصال المغربي على أن القرار الذي اتخذه الوزير الأول بمنع أسبوعية «نيشان» انبنى على المادة 66 من قانون الصحافة التي تتيح للوزير الأول منع كل نشرة تكون قد أخلت بالنظام العام أو الاخلاق مضيفا أن نفس المادة تتيح للوزير الأول حجز كافة أعداد الصحيفة.

وتصدر اسبوعية «نيشان» عن مؤسسة «تل كيل» باللغة العربية المزوجة باللهجة العامية المغربية كامتداد لاسبوعية «الجريدة الاخرى» التي اشترت مؤسسة «تل كيل» امتيازها.

وكانت الشرطة بناء على طلب النيابة العامة بالمحكمة الابتدائية بالدار البيضاء قد استمعت الى كل من ادريس كسيكس وسناء العاجي وتقرر تقديم ملفهما للمحاكمة يوم الثامن من كانون الثاني/يناير القادم.

وقال بن عبد الله أن المغرب، «على غرار باقي الدول له قيم ومؤسسات ومبادىء اساسية وان جميع الدول تحرص على ان تتوفر على قوانين هدفها الاساسي الدفاع عن هذه القيم والمبادىء والمؤسسات مضيفا انه لا يجب أن ننسى أن المغرب بلد اسلامي وأن الاسلام دين الدولة».

وأضاف أن «الحكومة اعتبرت ما نشر مسا مباشرا بهذه القيم الاساسية للمجتمع المغربي، والتي تشكل البنية الاساسية التي يرتكز عليها التلاحم بين مختلف مكونات الشعب المغربي».

النقابة الوطنية للصحافة التي عقد مكتبها المركزي اجتماعا خصص لدراسة ازمة اسبوعية «نيشان» ابدى تحفظا على منع الاسبوعية من الصدور واستخدام الوزير الاول المادة 66 من قانون الصحافة التي كان قد تحفظ عليها اثناء مناقشة قانون الصحافة دعا الصحافيين والصحف الى ضرورة احترام قيم المجتمع وعدم المس بمعتقداته.

واعتبرت هيئة تحرير مجلة «نيشان» التي وصفت الاسبوعية بـ«المصادرة والمتابعة في قضية النكت»، قرار المنع بالتعسفي وغير القانوني. وقالت في بلاغ ارسلت نسخة منه لـ«القدس العربي»: نؤكد بكل قوة أننا مسلمون ونستنكر كل ما من شأنه أن يؤدي الى اقصائنا من الأمة، بدعوى أننا خارج الاجماع، هذا حكم خاطئ وخطير». واكدت انها لم تقصد من خلال الملف حول النكت مس مشاعر أي قارئ مسلم، وان اعتبر البعض أن الأمر كذلك، فنحن نشدد على حسن نيتنا ونعتذر لهم بشدة، خصوصا أن عملنا كصحافيين ينبني أساسا على احترام القارئ.

وجددت الاسبوعية موقفها من انها لم تبحث من خلال نقل هذه النكت «التي ليست من صنيعنا، ولكنها رائجة في المجتمع، الا على فهم هذا المجتمع الذي نعيش فيه، كما يقتضي ذلك العمل الصحافي»، وقالت ان «المنع الذي طال مجلتنا تعسفي وغير قانوني، ونتعهد بمواصلة عملنا كصحافيين بكل مهنية واحترام لقرائنا، كيفما كانت عقيدتهم ومعتقداتهم».

وفي بلاغ سابق اعتبرت هيئة تحرير الاسبوعية ان الحكومة المغربية ضخمت القضية بشكل مبالغ فيه. واضاف البلاغ «زيادة على منعنا من ممارسة مهنتنا، فان الدعاية التي رافقت هذا القرار تعرضنا لردود فعل هوجاء لبعض المغالين في التطرف، ما قد يهدد السلامة الجسدية لأعضاء هيئة التحرير. وان الحكومة المغربية بهجومها على «نيشان» بسبب نشرها لهذه النكت، تكون قد هاجمت المجتمع الذي أنتج تلك النكت وتداولها.

وكان مقررا ان يصدر العدد الجديد من «نيشان» متضمنا اعتذارا للقراء الذين قد يكونون احسوا ان مشاعرهم مست بما ورد في الملف.

وكانت هيئات دينية قد اصدرت بيانات تنديد بما ورد في الملف ما اعتبرته اساءات للدين الاسلامي وللرسول (ص). واعتبر المجلس العلمي الاعلى وهو اعلى هيئة دينية بالمغرب أن القرار الذي اتخذته الحكومة بمنع صدور هذه الصحيفة «يعبر تعبيرا صادقا عن ضمير الامة ووجدانها، وهو في نفس الوقت يؤكد حرص مؤسسات الدولة وعلى رأسها امارة المؤمنين على القيام بما يضمن حماية الملة والدين ويكفل سلامة عقيدة المسلمين من عبث العابثين».

وندد حزب الاستقلال (مشارك بالحكومة) بما نشرته اسبوعية «نيشان» وقال بلاغ للجنته التنفيذية انها خلال اجتماعها الاسبوعي توقفت على ردود الفعل بشأن نشر أسبوعية «نيشان» من النكات المتعلقة بالدين وانها استحضرت مواقف حزب الاستقلال في الدفاع عن ثوابت البلاد ومقدساتها ونددت بقوة بنشر أسبوعية «نيشان» نكاتا تمس بالدين الاسلامي الحنيف وبمشاعر الشعب المغربي ورموزه الوطنية وبمعتقداته.

وجاء في بلاغ للعصبة الأمازيغية لحقوق الانسان انها تتابع بقلق كبير متابعة الدولة المغربية لهيئة تحرير المجلة الأسبوعية المستقلة «نيشان» على اثر نشرها لتحقيق صحافي حول النكت بالمغرب، وما تبع ذلك من مصادرة للمجلة ومنع لها.

واعتبرت العصبة هذه المتابعة منافية لممارسة الحق في الرأي والتعبير واستمرارا للتجاوزات التي ما فتئت تستهدف الصحافة المستقلة في ظل ما يطلق عليه «العهد الجديد».

نسخة من مجلة «نيشان» بالاسواق قبل ان تقرر الحكومة سحبها ومنع تداولها

مرشح لانتخابات الرئاسة في موريتانيا يتعرض لانتقادات بسبب «تمسكه» بالعلاقات مع اسرائيل

نواكشوط ـ «القدس العربي» ـ من عبد الله السيد:

تعرض الزين ولد زيدان المحافظ السابق للبنك المركزي الموريتاني والمترشح للرئاسة الجمعة لهجوم شديد بعد أن أعلن في بيان ترشحه عزمه الإبقاء على علاقات موريتانيا باسرائيل.

وأعرب نشطاء «الرباط الوطني لمقاومة الاختراق الصهيوني وللدفاع عن فلسطين والعراق» عن «خيبة أملهم من التصريحات التي أطلقها المرشح ولد زيدان خلال إعلانه الترشح للرئاسيات والتي أكد فيها تمسكه بالعلاقات مع إسرائيل».

واعتبر «الرباط» هذا التصريح «إهانة للشعب الموريتاني» معربا عن اعتقاده بأن «ود الشعب الموريتاني لا يجلب بالتطبيع».

ونبه «الرباط» في بيان تلقت «القدس العربي» نسخة منه،إلى «خطورة مثل هذه المواقف» التي «تسعى الى تبخيس الجهاد والمقاومة، وتسعى لبث روح الهزيمة في نفوس أبناء الأمة،من خلال المواقف الخانعة والمستكينة لإرادة الصهاينة». وحاولت حملة المرشح ولد زيدان التخفيف من حدة التصريحات التي أطلقها خلال اعلانه الترشح، بالقول ان كلامه تعرض للتحريف وأن التصريح «حُمِّل أكثر مما يحتمل».

ويعتبر الزين ولد زيدان أول مرشح للانتخابات الرئاسية المقبلة يعلن عن تمسكه بالعلاقة مع إسرائيل. كما أنه أول شخصية سياسية ترى في هذه العلاقة مصلحة لموريتانيا.

وأوضح «الرباط الوطني لمقاومة الإختراق الصهيوني وللدفاع عن فلسطين والعراق» في بيانه أن الزين ولد زيدان «أعلن في سابقة خطيرة تشبثه بعملية السلام التي نعاها موقعوها ورعاتها قبل غيرهم، وقال إن العلاقة مع الكيان الصهيوني تحكمها المصلحة الوطنية لموريتانيا وليست شاشات التلفاز مستندا لموقف محمود عباس حول الموضوع».

وأضاف البيان ان «الرباط» «ينبه إلى خطورة مثل هذه المواقف التي تسعى الى تبخيس الجهاد والمقاومة، وتسعى لبث روح الهزيمة في نفوس أبناء الأمة، من خلال المواقف الخانعة والمستكينة لإرادة الصهاينة ومن يلف لفهم وتسعى الى تسويق العلاقة المشينة مع هذا الكيان المسخ، من خلال ايهام الناس أن هناك مصلحة موريتانية تملي إقامة علاقة مع اشد الناس عداوة للذين آمنوا». وندد «الرباط» بما جاء على لسان المرشح ولد زيدان واعتبره «اهانة للشعب الموريتاني بصفة خاصة وللمسلمين عامة».

وذكر «الرباط» كافة «الطامحين إلى كسب ود وتعاطف الشعب الموريتاني المسلم أن ود الصهاينة لا يجلب لصاحبه سوى الاحتقار من شعب رضي بالطوى حتى يرزقه الله من فضله كريم المأكل». وتطرح العلاقات الموريتانية مع اسرائيل مشكلة كبيرة للمرشحين للرئاسة حيث أن الإبقاء عليها يثير سخط الشعب الموريتاني والتنصل منها يجعل المرشح مرفوضا في عالم تحكمه امريكا من أجل مصلحة اسرائيل.